٤ – الحقيقة في العرف الخاصِّ، ويقابلها، المجاز في العرف الخاصِّ.

يراد بالعُرف الخاصِّ مصطلحات العلوم، إذْ لكلِّ عِلْمٍ مصطلحاتُهُ من الكلمات اللُّغويَّة ذات الدِّلالات اللُّغويَّة بحسب الأوضاع اللُّغوية، وهي قد تخالف ما اُصْطُلِحَ عليه أصحاب العلمِ الخاصِّ. مثل ألفاظ: (العطف، الفاعل، المفعول به، الضَّمير، الحال، التَّمييز، البدل) وغيرها في علم النَّحو. ومثل ألفاظ: (الجمع، الطَّرح، الضَّرب، التَّقسيم) ونحوها في علم الرِّياضيات. فإذا اُسْتُعمِلَتْ هذه الألفاظ ضمن علومها على وفق مفاهيمها الاصطلاحيَّة كانت حقيقة في العُرف الخاصِّ. وإذا اُسْتُعمِلَتْ في معاني أخرى ولو كانت معانيها اللُّغوية الأصليَّة كانت مجازًا في العرف الخاصِّ.

ويُقسَم المجاز إلى مجاز في المفرد ومجاز في المركب ومجاز في الإسناد ومجاز قائم على التَّوسُّع في اللُّغة دون ضابط مُعيَّن، ينقسم المجاز إلى الأقسام الأربعة الآتية:

القسم الأول: المجاز في المفرد، وهو اللَّفظ المفرد المستعمل في غير ما وضع له، كالأسد في الرَّجل الشُّجاع، وكاليد بمعنى الإنعام.

القسم الثاني: المجاز في المُركَّب، وهو اللَّفظ المركَّب المستعمل بهيأته المركَّبة في غير المعنى الذي وُضِعَ له لعلاقة ما، مع قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأصليِّ، مثل: أراكَ تُقدِّم رِجْلًا وتُؤخِّر أخرى، أي: حالك كحال المتردِّد. ومثله: أنت تَنْفَخُ في الرَّمادِ، أي: حالُكَ كحالِ من يَنْفَخ في رمادٍ في ضياع الجهد. ومثله: قولنا: هو يحرثُ في بحرٍ.

القسم الثالث: المجاز في الإسناد، وهو المجاز العقليُّ الذي يُسْنَد فيه الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له في اعتقاد المتكلِّم، مثل: سالَ الوادي، بإسناد السَّيلان إلى الوادي، مع أنَّ الذي سال هو الماء فيه، والعلاقة المجاورة.

القسم الرابع: المجاز القائم على التَّوسُّع في اللُّغة من دون ضابط مُعيَّن، وهو المجاز الذي يكون التوسُّع اللُغويُّ فيه بوجوهٍ مختلفة لا يجمعها ضابط مُعيَّن، كالزِّيادة أو الحذف في بعض الكلام، وكإطلاق الماضي على المستقبل والعكس، مثل: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو قوله تعالى:﴿اِسْأَلِ القرية﴾، أي: اِسْأَلْ أهلَ القريةِ.

تقسيم المجاز إلى مجازٍ لغويٍّ ومجازٍ عقليٍّ

ينقسم المجاز في الكلام إلى قسمينِ: مجازٍ لغويٍّ ومجازٍ عقليٍّ.

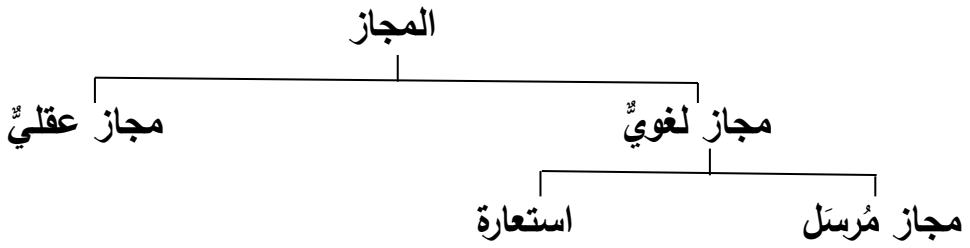

القسم الأول: المجاز اللُّغويُّ

وهو الذي يكون التَّجوُّز فيه باستعمال الألفاظ في غير معانيها اللُّغويَّة أو بالحذف منها أو بالزِّيادة أو غير ذلك، مثل: استعمال لفظة (الأسد) للدِّلالة على الإنسان الشُّجاع. واستعمال (اليد) بمعنى الإنعام، أو بمعنى القوَّة والسُّلطان. واستعمال (الإصبع) وإرادة الأنملة التي هي جزء من الإصبع، ومثل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

ويقسم المجاز اللُّغويِّ إلى استعارة ومجاز مرسل، وينقسم المجاز اللُّغويُّ بالنَّظر إلى وجود علاقة بين المعنى الأصليِّ والمعنى المجازيِّ، أو بين الاستعمال الأصليِّ والاستعمال المجازيِّ، أو عدم ملاحظة علاقة ما، بل هو مجرَّد توسُّع لغويٍّ، إلى قسمين:

١- الاستعارة، هي المجاز الذي تكون علاقته المشابهة بين المعنى الأصليِّ والمعنى المجازيِّ الذي أُسْتُعمِل اللَّفظ للدِّلالة به عليه. أو الاستعارة هي تشبيه حذف أحد طرفيه، أو ثلاثة من أركانه وهذه الاستعارة تكون في المفرد، وتكون في المركب كما سيأتي إن شاء الله.
٢- المجاز المُرْسَل، هو استعمال اللَّفظ في غير معناها الأصليِّ، أو في غير ما وُضِعَتْ له أصلًا لوجود علاقة غير المشابهة، مع قرينة تدلُّ عدم إيراد المعنى الأصليِّ، كاستعمال (اليد) بمعنى النِّعمة لعلاقة كون اليد هي الوسيلة التي تستعمل عادة في عطاء النِّعم، وكإسناد الفعل أو ما في معناه لغير ما هو له.